الظواهر السالبة الجديدة في المجتمع وأثرها في تهديد السلم الاجتماعي (دراسة ظاهرة المتفلتين في ولاية غرب كردفان) (2015 – 2022م)

د. حامد إبراهيم الإحيدب قادم

قسم التاريخ – كلية التربية - جامعة الدلنج

مستخلص:

تناولت الدراسة الظواهر السالبة الجديدة في المجتمع وأثرها في تهديد السلم الاجتماعي بالتركيز على (دراسة ظاهرة المتفلتين في ولاية غرب كردفان). تتمثل أهمية الدراسة في تسليط الضوء على ظاهرة جديدة من الظواهر السالبة التي تهدد أمن المجتمع وسِلمِه في ولاية غرب كردفان، وهي ظاهرة المتفلتين الذين بدأوا نشاطهم في الغابات والوديان في شكل معارضة مسلحة ضد الحكومة، ثم تحولوا إلى قطّاع طُرق وقتلة، فكثر عددهم، مما أعجز المجتمعات المحلية في محاربتهم مع تساهل واضح من قبل الحكومة تجاههم. تكمن مشكلة الدراسة في وجود ظاهرة جديدة مهددة للأمن والسلم الاجتماعي، حتى أصبحت ظاهرة التفلت معروفة اكتوى بنيرانها قطاع عريض من سكان ولاية غرب كردفان، لذلك وضعت الدراسة سؤالاً عريضاً للبحث عن إجابة عنه وهو: ما أسباب ظهور المتفلتين وما هو موقف الحكومة والمجتمع المحلي من الحد من خطورتهم؟ اضافة إلى عدد من الأسئلة الأخرى. هدفت الدراسة إلى معرفة أسباب ودواعي ظهور المتفلتين، وكذلك معرفة أماكن تواجدهم وأوقات تحركاتهم، وموقف الحكومة والمجتمع المحلي ممثلاً في الإدارات الأهلية للحد من خطورتهم وتزايد نشاطهم. اتبعت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي. وتوصلت إلى عدة نتائج أهمها : أن ظهور المتفلتين بدأ تدريجياً بالسرقات ثم تطوروا حتى أصبحوا قوة مهددة للأمن والسلم، كما أن التساهل الواضح من قبل أجهزة الحكومة قد ساعد على انتشار هذه الظاهرة. توصي الدراسة بضرورة تفعيل كل قطاعات المجتمع الرسمية والشعبية لمحاربة هذه الظاهرة.

الكلمات المفتاحية: السلم الاجتماعي، النزاعات ، الإدارات الأهلية ، المواطنين ، الدولة

Emerging Negative Social Phenomena and Their Impact on Social Peace (A Study of The Outlaws Phenomenon in West Kordofan State) (2015–2022)

Dr.Hamid Ibrahim Elehadib

Abstract:

This study examines emerging negative phenomena in society and their impact on threatening social peace, with a focus on the phenomenon

of outlaws in West Kordofan State. The importance of the study lies in shedding light on a new negative phenomenon that threatens the security and stability of society in West Kordofan—namely, the outlaws who initially began their activities in forests and valleys as an armed opposition against the government, then evolved into highway robbers and killers. Their numbers have increased significantly, overwhelming local communities and rendering them unable to combat them, especially in light of the apparent leniency shown by the government. The problem of the study is the existence of a new phenomenon that threatens security and social peace, to the extent that the issue of lawlessness has become widely recognized, affecting a large segment of the population in West Kordofan State. Accordingly, the study raises a broad research question: What are the causes behind the emergence of outlaws, and what are the roles of the government and local communities in limiting their danger? This is in addition to several other related questions. The study aims to identify the causes and motivations behind the emergence of outlaws, as well as to determine their locations and patterns of movement, and to examine the roles of the government and local communities—represented by traditional administrations—in reducing their threat and curbing their growing activities. The study adopts the descriptive historical method and arrives at several key findings, most notably that the emergence of outlaws began gradually with theft and then developed into a force that poses a serious threat to security and social peace. Furthermore, the evident leniency of government authorities has contributed to the spread of this phenomenon. The study recommends the need to activate all sectors of society, both official and popular, to combat this phenomenon.

Social peace, conflicts, traditional administrations, citizens, the state.

أهمية الدراسة:

تـأتي أهميـة الدراسـة في أنهـا تتنـاول قضيـة حديثـة مـن القضايـا التـي تهـدد الأمـن والسـلم الإجتماعـي، حيـث أنهـا سـلطت الضـوء عـلى ظاهـرة التفلـت، ووضحـت مـدى خطورتهـا عـلى المجتمـع والأمـن في المنطقـة إذا لم يتـم التعامـل مـع تلـك الفئـة بالجديـة والقـوة.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في وجود ظاهرة جديدة من الظواهر السالبة في مجتمع ولاية غرب كردفان وهي ظاهرة مهددة للأمن والسلم الاجتماعي، حيث أصبحت ظاهرة التفلت معروفة اكتوى بنيرانها قطاع عريض من سكان ولاية غرب كردفان، لذلك وضعت الدراسة سؤالاً عريضاً للبحث عن إجابة عنه وهو : ما أسباب ظهور المتفلتين وما هو موقف الحكومة والمجتمع المحلي من الحد من خطورتهم؟ وما الطرق التي يمكن أن تنتهجها الجهات المسؤولة للقضاء على هذه الظاهرة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى الآتي:

- معرفة أسباب ودواعي ظهور المتفلتين ومدى خطورتهم على السلم الإجتماعي.
- الوقوف على الخطر الأكبر الذي يهدد السلم الإجتماعي منذ بداية ظهور المتفلتين وإلى اليوم وذلك عبر تتبع حركة المتفلتين ومراحل ازدياد نشاطهم.
- تناول جهود المجتمع المحلي في غرب كردفان وأجهزة الدولة المختلفة للقضاء على هذه الظاهرة.
- تقديم المقترحات التي تسهم في وضع حد لانتشار هذه الظاهرة.
- منهج الدراسة: اتبعت الدراسة المنهج التاريخي الوصفي للوصول ، وتعتمد على المقابلات واللقاءات الشخصية للوصول إلى المعلومات.

حدود الدراسة :

- الحدود الزمانية: في الفترة من (2015 – 2022م).
- الحدود المكانية: ولاية غرب كردفان.

مقدمة:

ظلت قضايا التعايش السلمي من القضايا المهمة التي شغلت المجتمعات السودانية، حيث كانت المجتمعات السودانية تعيش في سلام وأمان وتداخل وتصاهر حتى نهاية القرن العشرين، أما في مطلع الألفية الجديدة فقد بدأت تظهر ملامح نزاعات واضطرابات لأسباب مختلفة، وبمرور الوقت أصبحت مهددة بشكل واضح للسلم الإجتماعي. تعتبر ولاية غرب كردفان من الولايات الغنية جداً بمواردها الزراعية والحيوانية إضافة إلى البترول والمعادن الأخرى، ورغم ذلك ظلت تعاني من نقص كبير في خدمات التنمية، حتى شعر مواطنها بالتهميش الخدمي من قِبل المسؤولين، لذلك كان غياب التنمية هو أحد أهم أسباب الصراعات التي نشبت في المنطقة، كنتيجة للغبن والشعور بالظلم والتهميش، لأن غياب العدالة في التنمية يولد الكراهية والحقد على الآخرين.[1] كما أن قضايا الأرض أصبحت إحدى مهددات الأمن والسلام الاجتماعي، وقد حدثت نزاعات عديدة بين القبائل حول الأرض، سواء كانت أرضاً زراعية أو رعوية. كما أن استمرار النزاعات بين المزارعين والرعاة ظلت باستمرار تمثل حلقة مهمة من حلقات تهديد السلم الاجتماعي، حيث أزعجت

هـذه النزاعـات المجتمـع المحـلي ممثـلاً في الإدارات الأهليـة والأجاويـد إضافـة إلى أجهـزة الدولـة الرسـمية، وقـد بُذلـت جهـوداً كثـيرة للحـد مـن خطـورة هـذه النزاعـات. ورغـم أن المواطـن في غـرب كردفـان ظـل يحلـم باسـتمرار بولايـة آمنـة مـن الحـرب والنزاعـات، إذا بـه يشـعر بصدمـة كبـيرة عقـب تفـشي ظاهـرة السرقـات والنهـب والسـلب في مناطـق عديـدة مـن الولايـة، والتـي قادتهـا مجموعـة مـن المجرمـين عُرفـوا وسـط المجتمـع المحـلي بالمتفلتـين.

ظهـرت ملامـح التفلـت في إقليـم دارفـور بعـد ظهـور الحـركات المسـلحة ومعارضتهـا المسـلحة للحكومـة، فقـد حمـل أفرادهـا السـلاح وأعلنـوا خروجهـم عـلى الحكومـة، فقامـت الحكومـة بمطاردتهـم في الغابـات والجبـال، وفي تلـك الظـروف بـدأ بعضهـم يهاجـم بعـض المواطنـين بحجـة مسـاندتهم للحكومة فينهبـون ويقتلـون. أمـا في غـرب كردفـان فقـد بـدأت ظاهـرة التفلـت بصـورة تدريجيـة، حيـث خرجـت مجموعـات صغـيرة ضـد سياسـية الدولـة وحملـت السـلاح وأعلنـت العصيـان والتمـرد عـلى الدولـة، ودخلـت الغابـات والوديـان الوعـرة، وظلـت تهاجـم المركبـات الحكوميـة في الطـرق الوعـرة، ونهبـوا عـدد منهـا، فظـل العامـة تُطلـق عليهـم لقـب المتفلتـين باعتبـار أنهـم فلتـوا عـن سـيطرة الحكومـة، وظلـت القـوات النظاميـة تطاردهـم في فـترات متقطعـة دون الظفـر منهـم بـشيء، غـير أن الدولـة غـيرت نهجهـا معهـم وتعاملـت بنـوع مـن الحكمـة مـع هـذه الفئـة عـبر التفـاوض والوسـاطات، فرجعـت هـذه المجموعـة إلى مناطقهـا، واسـتقرت ولكـن تغـير سـلوك هـذه الفئـة بصـورة أكـثر سـوءً، كـما أن هـذه الفئـة إلتقـت وتحالفـت مـع فئـة أخـرى هـم اللصـوص المعروفـين بسرقـات المـواشي والمحاصيـل الزراعيـة وغيرهـا، فـكان نتـاج ذلـك أن بـدأت تظهـر في الولايـة ملامـح ظاهـرة جديـدة تعتـبر مـن أكـبر مهـددات السـلم الإجتماعـي، فقـد ظلـت هـذه الفئـة تمـارس السرقـات والنهـب (قطـع الطرقـات)، وظلـت أنشـطتها تتوسـع حتـى أصبحـت شـبكة إجراميـة تهـدد أمـن المواطـن وممتلكاتـه في الولايـة، ومـا يزيـد مـن خطـورة هـذه الشـبكة أنهـا توسـعت وتمـددت وسـط قبائـل ومكونـات الولايـة، وأصبحـت تتحـرك بصـورة مرتبـة، وتخطيـط دقيـق يصعـب السـيطرة عليـه، فقـد أوجـدت هـذه الشـبكة حلقـة تواصـل فيـما بينهـا في مناطـق مختلفـة، فكانـت هـذه الشـبكة تتشـكل مـن كل مكونـات الولايـة الكبـيرة (الحَمَـر، المسـيرية، النوبـة، الداجـو، وبنـي فضـل، وغيرهـا). والتفلـت يختلـف عـن التمـرد، فالتمـرد هـو عصيـان لمؤسسـات الدولـة السياسـية والعسـكرية، والمواطـن وممتلكاتـه ليسـت هدفـاً للتمـرد، إضافـة الى ان التمـرد يحمـل فكـرة محـددة للإصـلاح والمطالـب. امـا التفلـت فهـو ضـد الدولـة والمواطـن ولا يميـز بينهـما، فهـو ظاهـرة أشـبه بالنهـب والسرقـات ولكنهـا بصـورة منظمـة ومرتبـة، حيـث يتـم اسـتخدام السـلاح في كل الأحـوال وخاصـة في فـترة التراخـي مـن الدولـة.

أسباب ظهور وانتشار ظاهرة التفلت:

ظاهـرة المتفلتـين بـدأت تدريجيـاً بنـاءً عـلى أحـداث وأوقـات مختلفـة حدثـت فيهـا الكثـير مـن التغيـرات في طبيعـة الحيـاة في ولايـة غـرب كردفـان، فـكان لظهورهـم عـدة أسـباب منهـا:

1/ الفـراغ والبطالـة: عـدم توفـر فـرص عمـل حقيقيـة تسـتوعب طاقـات الشـباب بصـورة ثابتـة جعـل النشـاط الاقتصـادي يـكاد ينحـصر في الزراعـة والرعـي في عـدد كبـير مـن المحليـات، ومهنـة الرعـي

تحديداً هي مهنة شاقة ودخلها محدود جداً، تتخللها معاناة كثيرة بسبب عدم الإهتمام من قِبل صاحب المواشي، فالراعي يحتاج إلى مبالغ بصورة دورية لتلبية احتياجاته (صابون، ملابس، رصيد هاتف، مبلغ نقدي ....) وهذا ما لا يتوفر له، إذ جرت العادة والعُرف إن صاحب المواشي يتفق مع الراعي على دفع عدد (01 من الغنم) للراعي مثلاً في السنة لا يتبعها أي إلتزام آخر غير الأكل والشرب والملبس المحدود للراعي، وبعد إكماله السنة المتفق عليها يأتي والده ويأخذ الغنم دون ان يمنح إبنه الراعي شيء منها، وذلك حدث وظل يحدث باستمرار، لذلك ترك الشباب في سن الخامسة عشر وما فوقها هذه المهنة، وأصبح يمتهنها الأطفال دون ذلك وبصورة محدودة. أما الزراعة فهي المهنة الأولى في الولاية من حيث الإعتماد عليها، غير أنها ما زالت تقليدية في الغالب، بسبب أن الزراعة بالآليات تحتاج إلى رأس مال كبير، وأغلب المواطنين يزرعون مساحات محدودة وفقاً لإمكانياتهم، لذلك يكون الحصاد محدوداً، وبعد موسم الحصاد يظهر فراغ كبير يملأه بعض الشباب بالسفر إلى المدن للبحث عن عمل، والبعض الآخر يظل موجود طوال فترة الصيف في منطقته، مما يجعله يشعر بالملل، ويفكر في الحصول على ما يحتاجه من مال عبر وسائل أخرى غير مشروعة مثل السرقات والنهب والاحتيال وغيرها.

2/ معظم الأطفال الذين إمتهنوا مهنة الرعي لم يُحظوا بالتعليم الكافي الذي يجعل منهم طبقة يُعتمد عليها في حل ومعالجة قضايا الولاية، فبعض الأطفال تركوا الدراسة في سن مبكرة قبل إكمالهم لمرحلة الأساس، والبعض الآخر لم يُحظَ بدخول المدرسة إطلاقاً، فمثل هذه الحالات ينقصها الوعي بمختلف أنواعه، مما يجعلهم عُرضة للإستقطاب من قِبل مرتادي الإجرام.

3/ عدم المتباعة الدقيقة واللصيقة من قِبل أولياء الأمور لأبنائهم، فالواجب يحتم على ولي الأمر متابعة ومراقبة تحركات وأنشطة إبنه بصورة مستمرة، خاصة في ظل الهشاشة الأمنية وظهور الأطماع في حياة الناس، فعندما يهمس الناس سراً في منطقةٍ ما عن ظهور لصوص في منطقتهم، كان الأولى لكل أولياء الأمور أن يتابعوا أبناءهم، ويتأكدوا من عدم صلتهم بالمشتبه به، حتى لا يؤثر عليهم، ولكن أن ترى إبنك يجالس شخص معروف أو مشتبه به في السرقات والنهب والاحتيال وتتركه يرافقه في الأسواق والمناسبات والطرقات، فإنه بلا شك سوف يؤثر عليه ويستقطبه إلى الطريق الخطأ.

4/ ضعف أجهزة الدولة الرسمية وغياب هيبة الدولة هو أحد الأسباب المسؤولة عن حالة الإنفراط الأمني والإقتتال بين المجتمعات. وقد إستغل المتفلتون هذا الجانب بتوسيع شبكتهم الإجرامية، وتنويع الخطط في تحركاتهم.

5/ انتشار السلاح وسط المواطنين: لقد لجأ العديد من أفراد القبائل إلى الدخول في سباق التسليح عندما شعروا بغياب هيبة الدولة، وعدم مقدرتها على توفير الأمن وحماية ممتلكاتهم. يُعد انتشار السلاح الناري بكميات كبيرة خلال العقود الأربعة الأخيرة نتيجة لظروف داخلية وخارجية عامل مساهم في ظهور حالة الإنفلات، فكان السلاح الناري في السابق ملكاً لرؤساء

الإدارات الأهلية والأثرياء وفقاً للقانون، ولكن إنتشاره بأنواعه المختلفة أدى إلى ذهنية حل أصغر المشكلات بالقوة والعنف، فأصبحت لدى عصابات النهب المسلح أسلحة أكثر تطوراً مما في أيدي الشرطة والقوات النظامية الأخرى من أسلحة، وقد وجدت هذه الأسلحة طريقها إلى أيدي المواطنين من تجار الأسلحة من تشاد وليبيا وجنوب السودان وغيرها، كذلك تسربت أسلحة الوحدات الحكومية إلى بعض القبائل.[2] وقد ظهرت أسلحة حديثة في أيدي المواطنين في فترة النزاعات القبلية مثل(الأسلحة الرشاشة، ومدافع الهاون، والآر بي جي وغيرها) وهو ما ينزر بخطر كبير يهدد حياة المجتمع في الولاية.

6/ رغم أن هذا العصر هو عصر الوعي والتقدم التكنولوجي إلا أن التمسك بالأخلاق والقيم الدينية ظل يتناقص بصورة واضحة، الشيء الذي يجعل من قتل النفس وسرقة أموال الغير أمراً عادياً، فضعف الإيمان هو أحد أهم أسباب حالة التدني الأخلاقي.

7/ تراجع سلطة وهيبة الإدارات الأهلية والتي كانت في حقب سابقة تتمتع بصلاحيات واسعة عبر المحاكم الريفية، وكانت تتحكم بقوة في رعاياها، غير أنها لم تجد تلك المكانة التي كانت تتمع بها في السابق لأسباب عديدة.

الخطر الأكبر:

يتمثل الخطر الأكبر في تهديد السلام الاجتماعي بين مكونات الولاية في طبيعة تحركات وأوقات أنشطة المتفلتين، حيث أنهم ينشطوا في فترة الحرب بين القبائل، وذلك بدخولهم الحرب من أجل السرقات والنهب، فيدخلوا فيها بوسائلهم لحمل ما يستطيعون من مواد وأموال من الطرف الآخر في الحرب. وبعد عقد الهدنة بين طرفي النزاع يبدأ نشاط المتفلتين بصورة أخرى، حيث يقوم المتلفتون بسرقة أموال (مواشي) أهلهم والدخول بها في أرض غيرهم من منافسيهم وتسليمها لعناصر الشبكة في قبيلة أخرى بحيث عندما يتحرك الفزع لن يستطيع الدخول في أرض غيره بسبب العداء بينهما، فمثلاً في فترة النزاع بين قبائل الحَمَر والمسيرية وبعد هدوء الأحوال، يقوم المتفلتون من قبيلة المسيرية بسرقة أموال من المسيرية وتسليمها لعناصر الشبكة في قبيلة الحَمَر ويرجع المتفلتون إلى مناطقهم ويدخل أثر البهائم إلى مناطق الحَمَر، وعندما يصل الفزع منطقة الحدود توقفه القوات العازلة بين الطرفين، أو إذا دخل الفزع مناطق الحَمَر فإنه لا محالة سيدخل في حرب. ويحدث الأمر بصورة عكسية، حيث يقوم المتفلتون من قبيلة الحَمَر بسرقة أموال من الحَمَر وفي الحدود مع المسيرية يتم تسليمها إلى المتفلتون من قبيلة المسيرية، فيدخلوا بها إلى داخل أراضي المسيرية، ولن يستطيع الفزع تجاوز الحدود بين الطرفين، وإلا سيدخل في حرب، وقد أدى هذا الأسلوب إلى وقوع قتال بين فزع من قبيلة الحَمَر والمسيرية شمال شرق منطقة المحفورة أدى إلى مقتل أكثر من عشرين شخصاً. وكذلك يشنط المتفلتون في الشريط الحدودي بين جبال النوبة الغربية وديار المسيرية، مما أدى إلى إنعدام الأمن بصورة دائمة في ذلك الشريط، حيث تتم سرقة اموال المسيرية والدخول بها إلى الجبال، كما تتم سرقة أموال النوبة من الجبال الغربية والدخول بها إلى ديار المسيرية، وفي كلا الحالتين يتم تنظيم محكم في عملية التسليم والتسلم بين المتفلين في المنطقتين، الشيء الذي يؤدي إلى وقوع القتال بين المسيرية والنوبة في الجبال الغربية.

الدور الرسمي والشعبي في التصدي لظاهرة المتفلتين:

تطور أنشطة المتفلتين وتزايد أعدادهم، جعلهم معروفين وسط كل المكونات بالولاية، وقد أحدث نشاطهم خللاً أمنياً كبيراً في محليات الولاية المحتلفة، غير أننا نسمع عن كثرة الشكاوى والتضجر منهم دون أن نرى أي تحرك واضح لمحاربتهم، وفي لقاء مع أحد الأعيان في محلية السنوط[3] ذكر أن محاربة هذه الظاهرة أصبحت شبه مستحيلة، لأن كل مكون من مكونات ولاية غرب كردفان يحمي المتفلتين الذين يتبعون له، باعتبار أنهم الذين يحمون القبيلة ويدافعون عنها في حالة النزاعات مع قبيلة أخرى، لأنهم أهل حرب و(ناس حارة) كما يزعمون، مما يجعل تسليمهم للشرطة وتقديمهم للعدالة شيء مرفوض من قِبل الكثيرين. وفي السابق كانت الإدارة الأهلية هي أهم مرتكزات النظام الإداري القاعدي، وكانت تحكم قبضتها على كل أفراد القبيلة في الخارج والداخل، كما كانت مهابة الجانب ومحل فخر وإعتزاز من الجمهور، ومحل تقدير واحترام من قِبل الدولة لدورها الفاعل في تحقيق الضبط الاجتماعي. ولكن في وقتنا الحالي فقد فقدت الإدارة الإهلية هيبتها بصورة كبيرة، حيث برزت أصوات شبابية من المتعلمين تعارض بصورة واضحة سياسات الإدارات الأهلية، باعتبارها لا تواكب العصر الحالي، خاصة في السنوات الأخيرة من حكم الإنقاذ، والفترة الإنتقالية الحالية، إضافة إلى أن نظم الحكم الحديثة سحبت البساط من الإدارات الأهلية وجعلت المعتمد هو الذي يتصدى لمشكلات الجمهور التي كانت من صميم مسؤوليات رجل الإدارة الأهلية. لذلك ظلت الإدارات الأهلية عاجزة عن التصدي لمرتادي الإجرام. ومن الملاحظ أيضاً أن بعض المجرمين ظلوا يخفون جريمتهم في الثوب القبلي ليفلتوا بذكاء من العقوبة الفردية المتوقعة، لتتحمل قبيلتهم دفع الديات والخسارات نيابة عنهم، وهذا ما يشجع هذه الفئة على المضي قدماً في إرتكاب الجرائم دون أن ينالوا العقاب، ولذلك تظل هذه القبائل في صراعات مستمرة، إذا لم تتبرأ من أولئك المجرمين وتقدمهم للعدالة.(4) وقد أستغلت هذه الفئة النزاعات القبلية في الولاية لتحقيق أهدافها من السلب والنهب والقتل، فقد كانت فترة النزاعات القبلية هي أخصب فترة لتحركاتهم، فإذا ظهرت حرب قبلية في الولاية يجدها المتفلتون فرصة لتحقيق أهدافهم من السلب والنهب والحرق والقتل في بعض الأحيان، وذلك لأنه يتم إخفاء الجرائم تحت ستار الحرب القبلية. وبما إنه ليس هناك من يلم بالعرف القبلي أكثر من زعماء الإدارة الأهلية أنفسهم الذين ورثوا هذه الخبرة كابراً عن كابر، فإنه يرجى من حكومة الولاية أن تقوي وتمكن الإدارة الأهلية لتقوم بدورها في حل المشكلات العرفية، لأنه ليس هناك بديلاً للإدارات الأهلية في كثير من أرياف السودان في وقتنا الراهن، وعليها أن تتجنب كل ما يؤدي إلى إضعاف دور دور الإدارة الأهلية والتقليل من شأنهم. وفي الجانب الآخر ينبغي على زعماء الإدارات الأهلية القيام بواجبهم الملقى على عاتقهم، وهو ضبط سلوك أفراد قبائلهم، وعدم التستر على تجاوزاتهم في حالة انتهاك الأعراف، وإرتكاب الجرائم كالنهب المسلح والسرقات، وحرق القرى وقتل الأبرياء، والكف عن محاولات توفير الحماية للمجرمين على أمل الإستفادة منهم في اليوم الأسود. وليعلموا هم أيضاً أن إستمرار إحترام وتقدير المجتمع لهم يتوقف على قيامهم بدورهم

التقليدي المرتجى ك(كبير البيت) وفعاليتهم في المجتمع المتجدد الذي يزداد فيه الوعي يوماً بعد يوم. وعليهم أن يواكبوا عصرهم ويملكوا زمام الأمر في ديارهم حتى لا يكونوا طوع بنان (الأفندية) وأنصاف المتعلمين الذين يدقون طبول الحرب في مجتماعاتهم المحلية بدلاً من البحث عن السلام والتعايش السلمي بين قبائل المنطقة.[5]

أما دور أجهزة الدولة الرسمية فكان ضعيفاً ومحدوداً، يظهر فقط بعد وقوع الجريمة، بظهور بلاغ من أحد المواطنين أو مجموعة من المواطنين بعد تعرضهم للنهب أو السرقات، فتأتي قوة نظامية تتبع الأثر لمسافة ثم ترجع دون القبض على المجرمين، ومن ثم لن يتم تتبع المجرمين بصورة مستمرة عبر البحث عن أي معلومات تسهل معرفة الجناة والقبض عليهم، فالواجب يحتم على أجهزة الدولة الرسمية أن تطور وسائلها المضادة لمتابعة وملاحقة المتفلتين، ففي محلية السنوط حدثت أحداث في الطريق الرئيسي الرابط بين الفولة والأبيض شمال منطقة السنوط بالقرب من قرية أبوعريس، فأصبح المتفلتون ينفذون أهدافهم باستمرار في هذا الطريق، وعليه يجب وضع قوة مرابطة بالقرب من المنطقة تراقب الطريق وحركة المتفلتين باستمرار، وذلك عن طريق جمع المعلومات عنهم، فالمتفلتين أصبحوا معروفين بأسمائهم ومناطقهم وقبائلهم، ولكن لن يتجرأ أحد أن يقول لأحدهم: (أنت متفلت) لأن معرفتهم كانت بمرور الزمن وتتالي الأحداث عبر الإتهام فقط. وقد أفلحت القوات النظامية في القبض على بعض المتهمين منهم وقدمتهم للعدالة فخرجوا بالبراءة لأن الدليل لم يكن كافياً لإدانتهم.

الخاتمة:

وختاماً يمكن القول أن ظاهرة المتفلتين أصبحت من أكبر مهددات السلم الإجتماعي، وذلك لأن المواطن في ولاية غرب كردفان أصبح لا يشعر بالأمان في حلّه وترحاله، وأجهزة الدولة الرسمية ما زالت عاجزة عن القضاء عليها أو الحد منها، مما أفقد ثقة المواطن في الدولة. وللقضاء على هذه الشبكة يجب تفعيل كل القطاعات الرسمية والشعبية بالولاية، وتكامل أدوارها جميعاً لمحاربة هذه الظاهرة. فالتهرب من مواجهة هذه الظاهرة يساعد أكثر في انتشارها وتمددها، وقد عانى الباحث كثيراً في الحصول على معلومات من الجهات ذات الصلة بقضية المتفلتين، مثل الإدارات الأهلية والأعيان، فقد تهرب الكثيرون من المقابلة وذلك حرصاً منهم على أموالهم وأسرهم وأنفسهم من انتقام المتفلتين إذا علموا أن شخصاً ما أدلى بمعلومات عنهم، لأن الانتقام هو أحد وسائلهم لتخويف ملاحقيهم. لذلك تم جمع المعلومات من خلال معايشة الباحث للأحداث.

النتائج:

1/ بدأ المتفلتون أنشطتهم وتكوين شبكتهم بصورة تدريجية، حيث مرت بمرحلة السرقات، ثم التمرد على الحكومة، ثم تحولت إلى نهب مسلح، وعصابات منظمة، هددت أمن المجتمع في أماكن عديدة من الولاية.

2/ كان موقف الحكومة والمجتمع المحلي ممثلاً في الإدارات الأهلية ضعيفاً في الحد من خطورة المتفلتين وتزايد نشاطهم. مما ساعدهم على التمادي في السرقات والقتل والنهب.

3/ تبدأ محاربة هذه الظاهرة بأولياء الأمور، ولا شك أنهم على علم بتحركات أبنائهم، فالواجب عليهم ردع أبناءهم إذا ثبت لهم أنهم سلكوا طريق التفلت، وإذا لم يستجبوا لهم يجب تسليمهم للعدالة. ومن أولياء الأمور تنتقل المهمة إلى الإدارات الأهلية، ثم أجهزة الدولة الرسمية.

4/ انتشار السلاح بصورة مكثفة عند المواطنين دون متابعة من السلطات يشكل عاملاً رئيسياً في تشجيع التفلت.

التوصيات:

توصي الدراسة بالآتي:

1/ ضرورة تكاتف عناصر المجتمع المحلي وتجردها من الذات بالابتعاد عن حماية منسوبيهم، إذا ثبت إنهم ينتمون إلى المتفلتين، وتقديمهم للعدالة.

2/ على الإدارات الأهلية التصدي لهذه الظاهرة بكل قوة، وعدم استخدام العُرف في محاسبتهم، بل يجب تقديمهم للقضاء لينالوا العقاب اللازم.

3/ ضرورة تفعيل كل قطاعات المجتمع الرسمية والشعبية لمحاربة هذه الظاهرة. على أن تتبنى الإدارات الأهلية بالتنسيق مع حكومة الولاية قيام مؤتمر عام توضع فيه خطة متكاملة يتبعها عهد وميثاق لمحاربة ظاهرة التفلت.

المصادر والمراجع:

(1) آدم الزين محمد، والطيب إبراهيم أحمد وادي، النزاعات القبلية في السودان، معهد الدراسات الأفريقية والآسيوية، الخرطوم، 1998م، ص124).

(2) سمير محمد علي حسين الرديسي، وأخرون، النزاعات القبلية في السودان وأثرها على السلم الإجتماعي والأمن القومي، مركز بحوث دراسات دول حوض البحر الأحمر، الخرطوم، 2021م، ص69).

(3) لقاء بين الباحث وأحد أعيان محلية السنوط، وهو أحد المهتمين جداً بقضايا السلام والتعايش السلمي، تم اللقاء في منطقة السنوط، في 2023/1/9م.

(4) آدم الزين محمد، والطيب إبراهيم أحمد وادي، مصدر سابق، ص127.

(5) آدم الزين محمد، والطيب إبراهيم أحمد وادي، المصدر السابق، ص135.